تمهيد

تم التطرق في الفصل السابق إلى الجانب النظري من الموضوع وخصص هذا الفصل للوقوف أكثر على واقع استخدام التكنولوجيا في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488 وفي نشاط مهم فيها وهو تمويل التجارة الدولية، وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت بها والتي من خلالها تم التعرف إذا ما كانت الجزائر تسعى لمواكبة التغييرات والوصول إلى درجة من التقدم لتستطيع المنافسة في ساحة العولمة.

لذلك سيتم التعرف على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تستخدمها الوكالة من أجهزة متطورة وبرامج ووسائل حديثة، وكذا التطور في الخدمات على مستوى الوكالة والأنظمة الالكترونية والخدمات المستحدثة فيها.

كما سيتم التطرق إلى دراسة تحليلية لتطور ملفات التوطين على مستوى الوكالة للسنوات الثلاث الأخيرة 2017-2018-2019، وكذا مراحل فتح اعتماد مستندي من البداية إلى النهاية عبر الأنترنيت، حيث يبين استخدام الوكالة للتكنولوجيا في تقنيات التجارة الدولية.

ولهذا قسم هذا الفصل إلى مبحثين

- المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488
- المبحث الثاني: إدخال التكنولوجيا على تقنيات التجارة الدولية بوكالة بدر تبسة 488.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة -488-

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية وسيلة من وسائل الحكومة التي تهدف إلى تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، كما يعد من البنوك الأكثر إنتشارا على المستوى الوطني، وسيتم التعرف على البنك من خلال:

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR- الأم

شهد النظام البنكي الجزائري عدة تطورات عبر العديد منة المراحل، نتج عنها قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أحد أكبر البنوك التجارية المعتمدة في الجزائر.

أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR- الأم:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR- مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، أنشأ بتاريخ: 13مارس 1983 وفقا للمرسوم رقم 106/82، مهمته تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، تكون في بداية مشواره من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري وأصبح اليوم يتضمن 291 وكالة و31 مديرية جهوية، وفي ماي 1986 تحول إلى مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل شركة ذات أسهم برأس مال يقدر ب 2.200.000.000 دج، مقسم إلى 22000 سهم بقيمة 100.000 دج للسهم، وقسم رأس مالها إلى أربعة أجزاء:

- 35% صناعة و زراعة غذائية؛
- 35% سلع تجهيزية؛
- 20% صناعة متنوعة؛
- 10% خدمات متنوعة.

ومن جهة أخرى وبموجب قانون 90-10 المؤرخ في: 14 أفريل1990، والذي أعطى أكبر استقلالية للبنك؛ وبعد إلغاء نظام التخصص سنة 1986، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكغيره من البنوك؛ عمد إلى توسيع نشاطه في المجال المالي، ويقدر حاليا رأس ماله بـــ: 3.300.000.000 دج ، ويبلغ مجموع تعاملاته الاقتصادية والبنكية 5,8 مليار دولار، ويغطي30% من التجارة الخارجية، ويشمل حوالي 7000موظف؛

ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، صنف بنك البدر من طرف مجلس قاموس البنوك (Bankers Almach) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وفي المركز 668 ترتيب البنوك العالمية من بين 9100 بنك مصنف[1].

ثانيا: مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأربعة مراحل أساسية، أبرزها:[2]

1- المرحلة الأولى (1982-1990): كان هدف البنك فرض وجوده ضمن العالم الريفي، فقام بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية، وبذلك اكتسب البنك سمعة جيدة ومكانة عالمية في القطاع الزراعي، قطاع الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية الفلاحية؛

2- المرحلة الثانية (1990-1999): تميزت هذه المرحلة بصدور قانون 10/90 القاضي بإلغاء تخصص البنوك الشيء الذي مكن بنك الفلاحة والتنمية الريفية من توسيع مجالات نشاطه خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع إبقاءه على نشاطه في المجال الفلاحي، وتميزت هذه الفترة بإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي إلى البنك،

أ- سنة 1991: تم تطبيق نظام(SWIFT) لتطبيق عمليات التجارة الخارجية؛

ب- سنة 1992: وضع برنامج (SYBU)[3] لتطبيق عمليات التجارة الدولية للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض وتسيير عمليات الصندوق، وتسيير مودعات الفحص عن بعد لحساب الزبائن واستخدام الإعلام الآلي في العمليات التجارية الدولية؛

ج- سنة 1993: إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية؛

د- سنة 1994: استخدام بطاقة السحب والتسديد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

ه- سنة 1996: إدخال عملية الفحص السلكي (TELE-TRAITEMENT) في فحص وانجاز العمليات البنكية عن بعد في الوقت الحقيقي؛

و- سنة 1998: تشغيل بطاقات السحب ما بين البنوك(CIB)؛

3- المرحلة الثالثة (2000-2002) : شهدت هذه الفترة عدة انجازات من طرف البنك من أجل بعث نفس جديدة في مجال الإستثمارات المنتجة حتى يساير نشاطها و مستوى مردود قواعد السوق، حيث رفع بنك بدر في إطار تدخله في تمويل الإقتصاد حجم القروض لفائدة المؤسسات الإقتصادية الصغيرة والمتوسطة؛

---

[1] – معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

[2] – معلومات مقدمة من طرف إدارة البنك.

[3] : (SYBU): شبكة معلوماتية خاصة لبنك BADR تربط الوكالات بالمديرية العامة البنكية.

كما رفع من مستوى معاوناته للقطاع الفلاحي، وقام في إطار مسايرته للتحولات الإقتصادية والإجتماعية العميقة بوضع برنامج خماسي فعلي، يرتكز على عصرنة البنك وتحسين الخدمات؛

ونتجت عن هذه الإنجازات في الفترات التالية:

أ- سنة 2000: القيام بإحصاء دقيق لنقاط ضعف وقوة بنك الفالحة والتنمية الريفية، ووضع مخطط لمسايرة المعايير الدولية؛

ب- سنة 2001: تم إحداث تطهير في الميدان المحاسبي والمالي، بالإضافة إلى إعادة النظر وتقليل الوقت، وتخفيف الإجراءات الإدارية و النقدية المتعلقة بملفات القروض لمدة تتراوح من 20 إلى 90 يوما سواء بالنسبة لقروض الإستغلال أو بالنسبة لمكان التسليم لغرض الدراسة، كما قام بإدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى الحسابات المركزية، بالإضافة إلى تعميم شبكة (MEGA-PAE) على الوكالات والمنشآت المركزية؛

ج- سنة 2002: دراسة مشروع "البنك الجالس"، وتدعيم نظام الشبكة المحلية مع إعادة تنظيم البرنامج "SYBU" كزبون مقدم للخدمة "CLIENT SERVEUR".

4- المرحلة الرابعة (2003-2008): تحسين مشروع بنك جالس بخدمات مشخصة عبر جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني؛

5- المرحلة الخامسة: (2009-2012): في هذه المرحلة تم تغيير تنظيم الوكالة من البنك الجالس إلى التنظيم التجاري للوكالة (organisation commercial agence OCA) ويعتمد هذا التنظيم على تقسيم الزبائن حسب الخصائص المشتركة بينهم، وكل مكلف بالزبائن له حافظة زبائن خاصة به يقوم بمتابعتها والسهر على خدمتها وتحقيق أهدافها وقد تم اعتماد هذا التنظيم الجديد من قبل مجلس إدارة البنك لمعرفة رغبات وانشغالات الزبائن وتقييم عمل الوكالة وعمالها.

6- المرحلة السادسة: (2013-2017): مرت هذه المرحلة بالتطورات التالية:

- **سنة 2013:** تقديم خدمة E-BANKING والتي يتم من خلالها تمكين الزبون من الاطلاع على حسابه وحركته وتحميل كشف الحساب، وإجراء تحويلات، وطلب الشيكات عن طريق الانترنيت **(انظر الملحق 1-2)**
- **سنة 2015:** CNIS يعتبر نظام الكتروني متطور للمراسلات التي تخص التجارة الالكترونية والذي تم إدراجه لدى مصلحة التجارة الخارجية سنة 2015 ويقوم هذا النظام على مبدأ التوطين للعميل فاتح الاعتماد لدى الوكالة، حيث يتم الربط بين 03 أطراف هم: وكالة BADR 488، ومديرية

الضرائب والجمارك وذلك إلغاء النظام القديم الذي يعتمد على نقل الملفات بين هاته الأطراف يدويا، ويهدف إلى اختصار الوقت والتكاليف على العملاء وسرعة أداء العمليات ومواكبة تطورات التجارة الالكترونية حيث يندرج هذا النوع من التجارة تحت منشآت العمال مع منشآت الأعمال.

(انظر الملحق 3-4-5)

- **سنة 2016:** نظام التوطين الالكتروني المسبق (PRE DOMICILIATION) أقر بنك الجزائر في: 2016/03/15 من إجبارية عملية التوطين الالكتروني المسبق للمتعاملين الاقتصاديين في التجارة الخارجية، لتسجيل المتعامل في الموقع الالكتروني للتوطين المسبق وللتسجيل يطلب منه رقم السجل التجاري، رقم التعريف الجبائي، وبيانات أخرى قبل الحصول على رقم سري يسمح له بالدخول من حسابه والقيام بإجراءات عملية التوطين المسبق الالكتروني، حيث يهدف هذا النظام لتحسين جهاز المراقبة وتعميم التسهيلات الإدارية، كما يسمح لإدارة الجمارك بتتبع عمليات التوطين وتقاسم المعلومات بين المصارف وبنك الجزائر والحد من عمليات تهريب وتبييض الأموال.
- **سنة 2017:** تغيير نظام المعلومات من (SYBU) إلى (FLEXCUBE) وهو نظام معلومات جديد اعتمده بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نوفمبر 2017 بهدف تطوير الخدمات البنكية من حيث السرعة والتكلفة، فهذا النظام يرتكز على شبكة موحدة على المستوى الوطني إذ يتمكن الزبون من إجراء كل العمليات البنكية من أي وكالة على مستوى 48 ولاية من تحويلات بنكية: دفع، سحب، ...الخ. **(انظر الملحق 9-10-11-12-13-14)**
- **جوان 2019:** تميز هذا الشهر بإدخال خدمة جديدة إلى البنك وهي الماستر كارت Master carte والتي تمكن الزبون من إجراء معاملات تجارية خارجية أي خارج الوطن، كما تمكنه من السحب من أي بلد آخر، وهناك نوعان لهاته البطاقة:
  - كلاسيك: وهي للأفراد وتمكن حاملها من سحب 500 أورو كأقصى حد في الأسبوع ومن مشتريات بقيمة 2500 أورو في الأسبوع.
  - بلاتينيوم: وهي للتجار وتمكن حاملها من سحب 800 أورو كأقصى حد في الأسبوع ومن مشتريات بقيمة 5000 أورو في الأسبوع.

أما عن العمولات وسعر الخدمة فيتم فتح حسابين للزبون، الأول بالعملة الصعبة لعمليات السحب والمشتريات، والثاني للعملة الوطنية لاقتطاع العمولات والمصاريف التي تقدر بـــ: 2.5% من مبلغ أي

عملية سواء كانت سحب أو مشتريات، وسيبدأ هذا المنتج قيد التنفيذ ابتداءا من 30 جوان 2019، وقد تم تكوين الموظفين لمدة يومين لهذا الغرض.

ثالثا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تتمثل أهم المهام التي يقوم بها بنك الفلاحة و التنمية الريفية في مايلي:

-تلقي الودائع الفورية والمؤجلة سواء من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين؛

-قيام البنك بعمليات مصرفية خاصة بالقرض والصرف والخزينة التي تخص أعماله قصد تسيير أموره؛

-القيام بمنح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين القروض والتسبيقات على السندات العمومية والقروض القصيرة الأجل أو الطويلة الأجل؛

-تقديم المساعدة المالية للمهن الفلاحية والمهن المرتبطة أعمالها بأعمال الهياكل الصناعية والتجارية؛

- تمويل عمليات التجارة في حدود الإمكانيات؛

-الاكتتاب واستئجار وشراء جميع السندات و السفتجات الخاصة بالعمليات الفلاحية والحرفية والتقليدية والزراعية[1].

رابعا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يسعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إعادة تنظيم الجهاز الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي؛
- إشراك الزراعة في التراكم الوطني وتنمية نصيبها في مجال الإنتاج الوطني؛
- توسيع الأراضي الزراعية وتحسين جودة الخدمات؛
- سعي البنك إلى تكوين مواطنيه والعمل على رفع قدراتهم وكفاءاتهم؛
- جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم؛
- فتح المزيد من الوكالات على المستوى الوطني، سعيا لكسب مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري[2].

[1] :BADR INFOS, la revue, N°=23, 3eme trimestre, 1998, P 11.
[2]:BADR INFOS, la revue, N°=01, 20eme anniversaire de la BADR, 2002, P 05.

خامسا: مصادر تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال القيام بمهامه على أكمل وجه، ولتحقيق أهدافه المسطرة، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يستعمل كل الوسائل المنقولة وغير المنقولة، التجارية والمالية التي بحوزته، وتنص المادة 25 من المرسوم رقم 106/82 والمتعلقة بمصادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛ أن هذه الأخيرة تتكون من:

-رأس مال البنك الأساسي المقدر ب 3.000.000.000 دينار جزائري؛

-الودائع الفردية والمحدودة الأجل المحصل عليها من الزبائن؛

-الأموال التي توضع تحت تصرف البنك؛

-تسبيقات الخزينة المخصصة لتمويل برامج التنمية؛

-القروض الممنوحة من طرف البنك المركزي بتطبيق سعر إعادة الخصم[1].

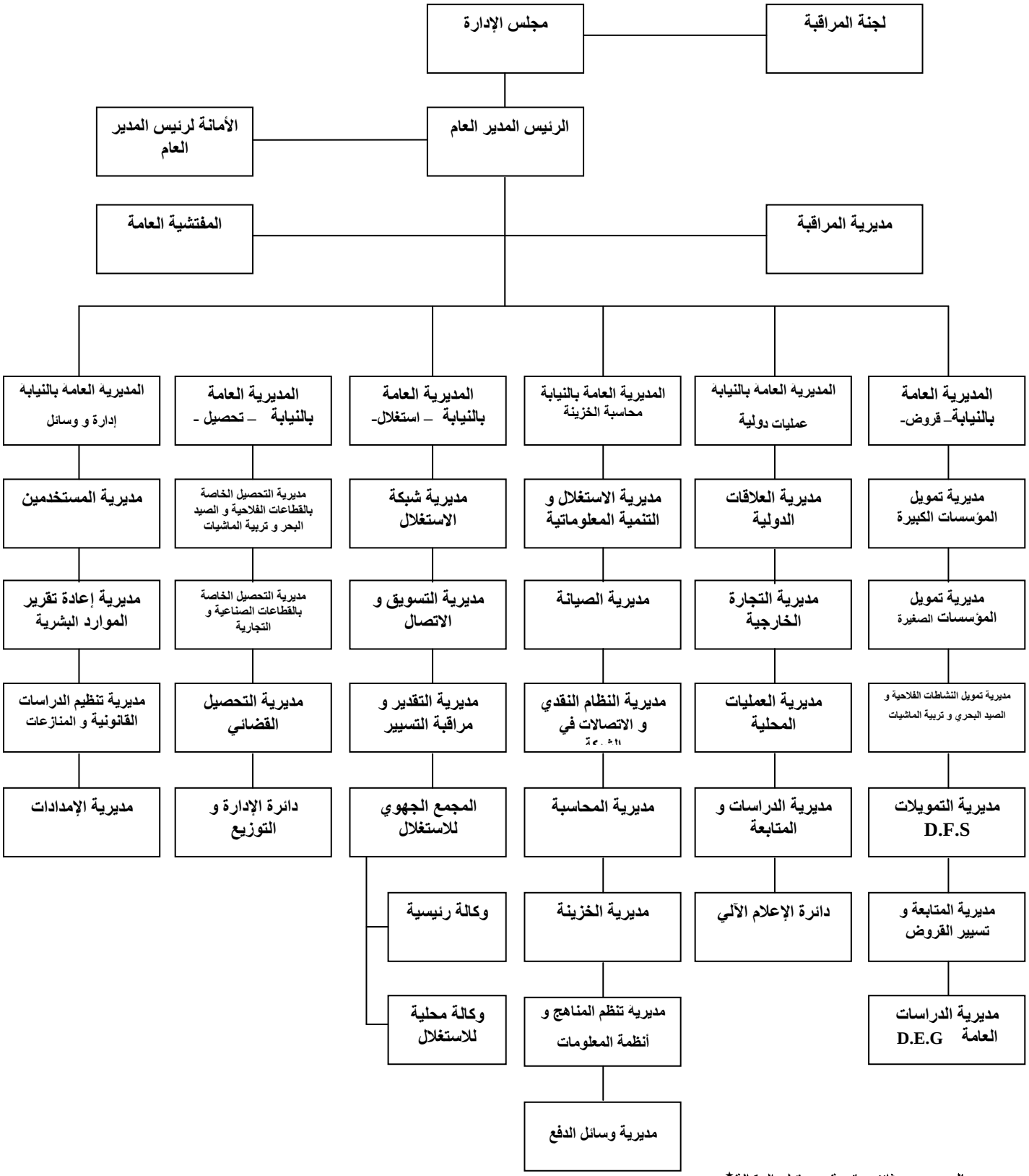
سادسا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظامين المركزي واللامركزي، فالأول تمثله المديرية المركزية الموجودة تحت إدارة رئيس مدير عام، بمساعدة مديرين مركزيين، بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم، ومهمتها الإشراف على مختلف العمليات البنكية؛

أما اللامركزية فتتمثل في فروع البنك الممتدة عبر التراب الوطني، تقوم بالإشراف والعمل على التسيير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدد لها، أما الوكالات فهي الخلية القاعدية لنشاطات البنك، وهذا التوزيع الشامل لفروع التنمية الريفية عبر مختلف مناطق الوطن، والغرض منه هو تحقيق تنمية شاملة وأيضا تقديم خدمات مختلفة من إقراض وغيرها لجميع المواطنين، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك.

[1] : معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

شكل رقم (3):الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: وثائق مقدمة من قبل الوكالة*

*: وثائق مقدمة من قبل الوكالة .

المطلب الثاني: التعريف بوكالة بدر تبسة488

تعتبر الوكالة الخلية التنفيذية لأنشطة البنك، حيث يتم من خلالها تقديم كافة الخدمات البنكية للعملاء.

أولا: تعريف وكالة بدر تبسة –488–

أنشئت وكالة بدر تبسة –488– بواسطة المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 13مارس1982، المؤرخ في مارس 1982، وهي الممثلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية تبسة، كونها وكالة رئيسية للفرع الجهوي 012 أو ما يسمى بالمجموعة الجهوية للإستغلال لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وهي تقع في حي "نهج العقيد محمد الشريف" وهو مكان استراتيجي، إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة ووكالة بدر تبسة–488– يتفرع منها 6 وكالات أخرى وهي:

- الوكالة الواقعة وسط المدينة رقم 494؛
- وكالة العوينات رقم 491؛
- وكالة الماء الأبيض رقم 492؛
- وكالة بئر العاتر رقم 490؛
- وكالة الشريعة رقم 485.

ثانيا: مهام وكالة بدر تبسة –488–

تتمثل مهام الوكالة في:

- القيام بالعمليات المصرفية المطلوبة من طرف الزبائن؛
- العمل على استقرار وتطوير العلاقات التجارية مع الزبائن؛
- السهر على استمرار وإعلام وتكوين الموظفين؛
- منح القروض والضمانات المطلوبة وضمان متابعة تحقيقها؛
- السهر على رفع مردودية الخزينة؛
- تنظيم جميع العمليات البنكية في إطارها القانوني؛
- العمل على مواكبة الإصلاحات البنكية والنقدية الحاصلة؛
- تحصيل أكبر عدد ممكن من الودائع.

ثالثا: امتيازات وكالة بدر تبسة –488–

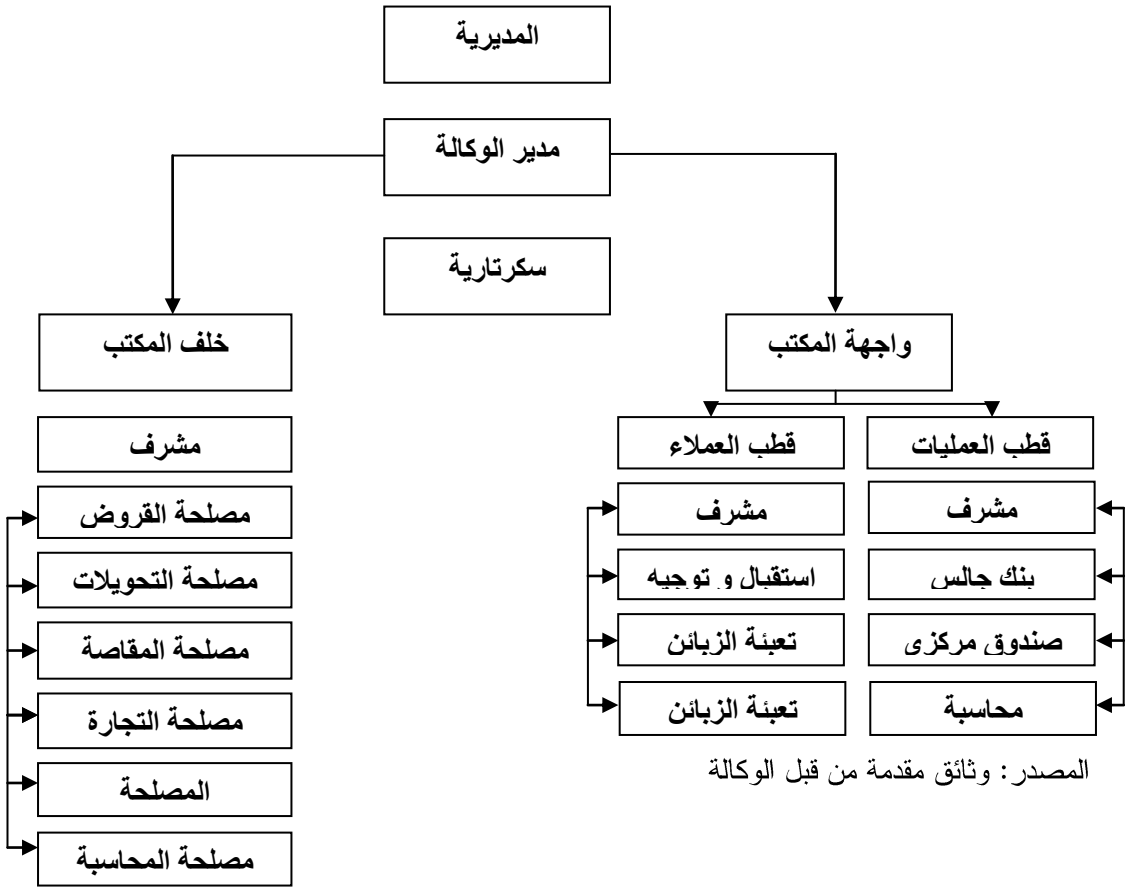
من المعروف أن البنوك التجارية تشترك جميعها في مجال واحد، وهو العلاقات الحالية والمصرفية وعليه تعرض الوكالة العديد من الامتيازات أبرزها :

- التقديم المنتظم لبيانات تسليم طلبات منح القروض، وهو ما يفرض سرعة دراستها وتحليلها؛
- سرعة تنفيذ العمليات البنكية من سحب، إيداع وتحويل؛
- الاعتماد على الموزعات الآلية للأوراق النقدية لتسهيل العمليات البنكية، وكذا سرعة تنفيذها؛
- تقليص زمن دراسة طلبات منح القروض؛
- تحليل عمليات التجارة الخارجية في ظرف زمني جد قصير؛
- انجاز بعض الخدمات المصرفية عبر شبكات الإنترنت، حيث يتاح للزبائن معرفة أرصدتهم وكذا الإطلاع على معلومات تهمهم؛
- ظهور وظيفة المكلف بالزبون الذي يسعى إلى تنفيذ ومعالجة كل عمليات الزبون؛
- الجودة والسرعة في أداء الخدمات البنكية على مستوى واجهة المكتب.

رابعا: الهيكل التنظيمي لوكالة بدر-تبسة488-

اتخذت وكالة بدر هيكل تنظيمي يتماشى مع التطورات التي تشهدها المنظومة المصرفية الجزائرية من إصلاحات نقدية وتطور تكنولوجي لتحسين جودة الخدمة البنكية، والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي للوكالة: **(انظر الملحق 15)**

الشكل رقم (4):الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة تبسة- رقم488 -



المصدر: وثائق مقدمة من قبل الوكالة

من خلال الشكل نلاحظ أن الهيكل التنظيمي للوكالة، تم إعتماده سنة 2002 ويقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

- **القسم الأول:** يتمثل في الشؤون الإدارية، والتي تتكون أساسا من المدير، مصلحة الأمانة، مصلحة الأرشيف؛
- **القسم الثاني:** ما وراء المكتب، ويضم المصالح التالية: التحويل، المحفظة، المقاصة، المنازعات المحاسبة، وأخيرا التجارة الخارجية؛
- **القسم الثالث:** يتمثل في أمام المكتب، والذي يضم مايلي: البنك الواقف، البنك الجالس، الصندوق المركزي؛

ويتم توضيح وظائف الهيكل التنظيمي، وهذا من خلال دراسة المصالح المكونة له كمايلي:

1- **مصلحة الشؤون الإدارية:** تتمثل أساسا في مصلحة المديرية، والأمانة العامة، ويتم توضيح ذلك من خلال مايلي:

أ- **مصلحة المديرية:** هي أهم وأعلى مستوى في الوكالة، تشرف مباشرة على المصالح الموجودة بها وهذا ما يجعل من المدير المسير الأول على مستوى الوكالة، والمسؤول الرئيسي على نتائجها ومن أهم مهامها مايلي:

- تأطير العمليات المالية و متابعتها؛
- دراسة التقارير والأعمال اليومية؛
- التوجيه والإشراف والمبادرة لحل كل المشاكل داخل الوكالة؛
- تمثيل الوكالة على المستوى الجهوي؛
- إتخاذ القرارات في حدود السلطة المخولة له؛
- السهر على تطبيق القوانين و إحترام القانون الداخلي للوكالة؛
- ممارسة السلطة السليمة على الموظفين، وفحص حالتهم الانضباطية؛
- التوقيع على مختلف الوثائق؛
- العمل على رفع حصص الوكالة؛
- العمل على جلب أكبر عدد من الزبائن.

ب- **مصلحة الأمانة العامة:** تعتبر الوسيط بين المدير وباقي موظفي الوكالة، بحيث تقوم بالوظائف التالية:

- كتابة التقارير؛

- إستقبال البريد الوارد والصادر، وتوجيهها للمصالح المختلفة؛
- إدارة المواعيد الرسمية لمدير الوكالة؛
- تنظيم كل الوثائق التي تحتاج إلى إمضاء المدير، والتي يستلمها من الموظفين أو الزبائن.

ج- **مصلحة الأرشيف:** تعتبر هذه المصلحة بمثابة المذكرة الحية و المرجع الجاهز عند الحاجة، ومن أهم ما يقوم به المشرف على هذه المصلحة مايلي:

- إستلام الوثائق من مختلف مصالح الوكالة و المحافظة عليها من الضياع؛
- تدوين و تنظيم هذه الوثائق باستمرار حتى لا تتلف؛
- إعلام المدير في حالة وقوع أي ضياع أو سرقة.

2- **ما وراء المكتب:** يخضع لسلطة أحد المشرفين، بحيث يقوم بالمساعدة والتوجيه، ويتكفل بمعالجة العمليات التقنية، حيث يتكون هيكل خلفية المكتب من عدت مصالح متخصصة، وهو يسعى إلى معالجة العمليات و التأكد من المعلومات؛

وتجدر الإشارة إلى أن المصالح ما وراء المكتب كانت في السابق متواجدة على مستوى الشبابيك، في إتصال مباشر مع الزبائن، ويتم عرض المصالح فيمايلي:

أ- **مصلحة القرض:** تعتبر عملية القرض من بين الأهداف الرئيسية التي يهدف إليها بنك بدر، كونها تساهم في التنمية الإقتصادية وخاصة الفلاحية منها، وهناك ثلاث أنواع من القروض تتمثل فيمايلي:

- **قروض طويلة الأجل:** وهي تلك القروض التي تتجاوز مدتها خمس سنوات، تقدم عادة للأشخاص الراغبين في إستثمارات فلاحية كبيرة، إلا أنها لا تمنح كثيرا من طرف الوكالة؛
- **قروض متوسطة الأجل:** هي تلك القروض التي ستتراوح مدتها ما بين ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، وتتمثل أساسا في قروض الإستثمار وغالبا تقدم بهدف إنشاء المؤسسات الصغيرة في إطار عملية تشغيل الشباب، وحتى يتمكن الزبون من الإستفادة من هذا النوع من القروض يجب عليه إعداد ملف يحتوي على جملة من الوثائق، وهو الأكثر إستعمالا حاليا في الوكالة.
- **قروض قصيرة الأجل:** هي تلك القروض التي لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة، وهي تتمثل أساسا في قروض الإستغلال.

إن كل نوع من هذه القروض يتم دراسة ملفاتها على مستوى مصلحة القروض، ويتم بعد ذلك تحويلها إلى لجنة مختصة بدراسة ملفات هذه القروض، و تتكون هذه الأخيرة من ثلاث أعضاء هم:

- مدير الوكالة؛

- المشرف
- أحد المكلفين بالزبائن.

المبحث الثاني: إدخال التكنولوجيا على تقنيات التجارة الدولية بوكالة بدر تبسة 488

تمتلك وكالة تبسة 488 اعتماد التجارة الخارجية منذ سنة 1983 والذي بموجبه يسمح لها بنك الجزائر بممارسة عمليات التجارة الخارجية وهي الوكالة الوحيدة للبنك التي لديها هذا الامتياز على مستوى الولاية، وقد سايرت الوكالة التطورات الحاصلة في الساحة الدولية وأدخلت أنظمة ووسائل وتقنيات كثيرة.

المطلب الأول: التكنولوجيا المستخدمة في وكالة بدر تبسة 488

سيتم التطرق في هذا المطلب لمختلف أجهزة و شبكات وسائل الدفع الالكتروني من GAB و TPE وغيرها.

أولا: أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتوفرة في وكالة بدر تبسة 488

يستند موظفي الوكالة على وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة والمتطورة والتي تساهم بشكل أو بآخر في تأدية الخدمة بطريقة جيدة وكذا تسهيل المعاملات اليومية بالوكالة وهذه الأجهزة تتمثل في أجهزة الاتصال وتجهيزات معلوماتية هي كالأتي:

- **جهاز الهاتف:** من علامة SISCO يسمح للوكالة بالاتصال بجميع الوكالات، المجمعات الجهوية، المديريات، المديرية العامة على مستوى الوطن، فقط تكوين رمز الوكالة أو المجمع الجهوي أو المديرية و إضافة رقم 11 للحصول عليهم مثلا: 11 101 (رمز مديرية العمليات الخارجية)
- **موزع هاتفي داخلي (standard interne):** إذ لكل موظف لديه فوق مكتبه هاتف يمكنه من الاتصال الداخلي بزملائه لتفادي التنقل من مكتب إلى آخر.
- **جهاز سكانير(monecher panini):** يتم استخدامه في نظام المقاصة
- **جهاز إرسال** modem
- **أجهزة الإعلام الآلي:** من مختلف العلامات HP- SUMSUNG- DELL- IBM- LG وعددها 22.
- **الطابعات:** 22 طابعة من علامة CANON
- **آلة عد الأوراق النقدية** من 1000–2000 دج و عددها 04، 03 من علامة ALGO وواحدة من علامة DELARUI والتي تقوم بعد النقود وتسريع هذه العملية خاصة في حالة الدفع أو السحب وكذا تعمل على كشف الأوراق النقدية المزورة.

- **جهاز المقعر الالكتروني** المستخدم في الاتصال بالاكسترانت لتسهيل عملية المقاصة الالكترونية على مستوى الوكالة.

- **شاشة الإشهار:** وهي عبارة عن تلفاز يوجد في مدخل الوكالة ويقدم إشهار عن مختلف خدمات البنك صوت و صورة منذ فتح الوكالة لغاية غلقها.

- **جهاز سكانير:** هناك اثنان يتم استخدامهم في عملية المسح الضوئي للوثائق واحد يستخدمه المتلاقين بالزبائن في الواجهة الأساسية للمسح الضوئي لوثيقة الإمضاء للزبائن، والثاني في الواجهة الخلفية يستخدمه المكلفين بمصلحة التجارة الخارجية للقيام بعملية المسح الضوئي لوثائق التجارة الخارجية من فاتورات، وثائق نقل وغيرها لتحويلها إلى مديرية العمليات الخارجية للمصادقة عليها.

ثانيا: الشبكات المستخدمة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488

1- شبكة الانترانت: هي شبكة تستخدمها وكالة BADR تبسة 488 تربط بين مختلف الوكالات والمجمعات الجهوية والمديريات لضمان السرعة والدقة في تقديم الخدمات للزبائن.

2- شبكة الاكسترانت: هي شبكة تستخدمها وكالة BADR تبسة 488 تربط بين مختلف وكالات البنك ومختلف البنوك الأخرى وكذا تربطها بمديرية وسائل الدفع

DMP DIRECTION DES MOYENS DE PAIMENT

3- شبكة الانترنت: يملك البنك شبكة انترنت تمكن الزبائن من الحصول على بعض الخدمات مثل: PRE DOMICILIATION E-BANKIKG، و يمكن للبنك معاينتها أو متابعتها باستخدام شبكة الانترنت.

ثالثا: برنامجي OBIEE وBADR IMTYAZ:

ويعتبران الفاعلان الرئيسيان في تكنولوجيا الإعلام للأعمال المصرفية، فهما ينفذان ويطوران البرمجيات المصرفية ويقدمان تشكيلة واسعة من البرمجيات تغطي كافة عمليات المصارف، ذلك لان إدارة المعلومة والتحكم في التكنولوجيا الحديثة ورضا الزبائن تبقى من الأهداف الرئيسية لأي بنك وتكنولوجيا الإعلام هي أداة ضرورية في نظم المعلومات البنكية، وبالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف العاملين بالوكالة بان هذا البرنامج قدم مساهمة كبيرة في دعم الكثير من المعاملات وكذا تقليص وقت المعالجة وألغى القيود الزمنية والمكانية.

يتكون هذان البرنامجان في الوكالة من:

- ملفات بيانات كافة الزبائن
- نظام المعلومات المحاسبي

- تطبيقات مختلف تعاملات الشبابيك الأمامية و الخلفية
- الإحصائيات
- تطبيقات و برامج عمليات إدارية أخرى

ويستخدم البنك البرنامجين عكس معظم البنوك الأخرى التي تستخدم برنامج واحد وذلك لإرضاء زبائنه والسهر على خدمتهم إذا تعطل واحد من البرنامجين يمكن استخدام الأخر.

رابعا: الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

تم إنشاؤه سنة 2002 وهو متاح على banc.dzwww.badr وبمجرد الدخول إلى الصفحة الرئيسية للموقع يتم عرض كافة المعلومات الخاصة بالبنك بالإضافة إلى خدماته، و يتيح لزبائنه إرسال تساؤلاتهم ومقترحاتهم وشكاويهم حول الخدمة المقدمة من طرفه، ويقدم خدمة النشر ويتم من خلالها عرض آخر الأخبار والفعاليات التي يشارك فيها البنك وكذا المواضيع المنشورة في الجرائد والمجلات الخاصة والمتعلقة به، وتساهم هذه الخدمة في التعريف بالبنك.

خامسا:الوسائل الالكترونية المستخدمة في توزيع الخدمات المصرفية الحديثة

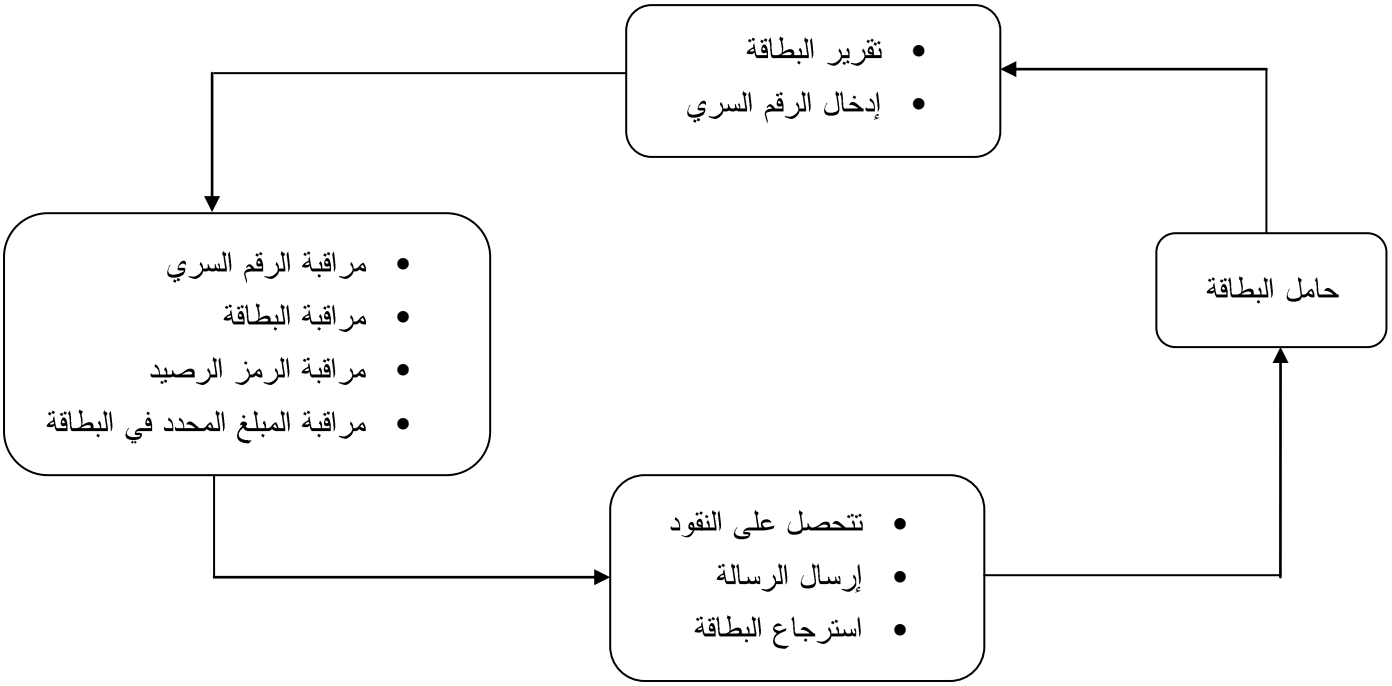
في وكالة BADR 488

للحصول على الخدمات البنكية يمكن استخدام مايلي:

1- الموزع الآلي للأوراق (DAB) DISTREBUTEUR AUTOMATIQUE DE BILLET

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للآلة التكنولوجية في الوكالة، هي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة الكترونية ممغنطة تسمح للزبون بسحب مبلغ من المال دون اللجوء إلى قابض الصندوق داخل الوكالة، ولهذا فان الموزعات الآلية (DAB) هي احد صور تكنولوجيا الآلات الحديثة المستخدمة في الوكالة إذ يمكن عن طريقه السحب في كل وقت و من أي مكان، وتقنيتها تتمثل في أن الجهاز موصول بوحدة مراقبة الكترونية تقرأ البطاقة المغناطيسية و في البطاقة يسجل المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا أو يوميا، حيث يساعد الموزع الآلي (DAB) على تقليص الضغط على الموظفين بالوكالة وكذا تسهيل السحب على الزبائن.

الشكل رقم 05: طريقة الحصول على سحب عن طريق (DAB)



2- نهاية نقطة البيع الالكتروني TPE TERMINAL DE PAIMENT ELECTRONIQUE

هي احد الوسائل المستخدمة في توزيع الخدمات في وكالة BADR 488، وهي عبارة عن آلة الكترونية ذات حجم صغير مربوطة مباشرة بالحاسوب المركزي للبنك و الذي بدوره يقوم بالتأكد من كفاية الرصيد وخصم القيمة من الرصيد الخاص بالزبون، إذ يقوم الزبون حامل البطاقة الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بتسديد قيمة مشترياته لدى التاجر الذي بحوزته جاز (TPE)، يقوم الزبون بإدخال بطاقته في هذا الجهاز بعد التأكد من صلاحية البطاقة ثم يقوم بإدخال رمزه السري PIN الذي يتم التأكد من مطابقته، ليتم بعد ذلك قبول العملية من البنك مصدر البطاقة BADR أين يتم التأكد من وجود رصيد فعلي وكافي، وفي حالة ذلك يتلقى التاجر رخصة لإجراء العملية ثم يقوم بحفظ العملية وطبع كل من وصل الزبون ووصل التاجر لتكون العملية قد تمت بنجاح، ويغادر الزبون حاملا الوصل و البطاقة لتتم عملية المقاصة الالكترونية من خلال اقتطاع قيمة المشتريات من حساب الزبون وتحويلها الكترونيا إلى حساب المستفيد الذي ينتمي إلى نفس البنك أو بنك آخر.

قد تم توزيع 04 أجهزة (TPE) تابعين لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة 488 تبسة كالتالي:

- الأول متوفر على مستوى مغازة بدون تأشيرة SANS VISA المتواجدة في شارع هواري بومدين
- الثاني متوفر على مستوى صيدلية سليم نجيب المتواجدة في شارع العقيد محمود الشريف
- الثالث متوفر على مستوى صيدلية مبروك سلمى المتواجدة في وسط المدينة

- الرابع متوفر على مستوى الصندوق الوطني لغير الأجراء CASNOS المتواجد بشارع هواري بومدين.

كما تم طلب 09 أجهزة TPE أخرى في قيد الانجاز هي كالتالي:

- مغازة السعر الجيد BON PRIX
- وكالة توزيع الغاز والبنزين EURL MENAS
- CIAR للتأمينات
- EURL TENOUKLA و هي شركة جديدة لتوزيع المياه
- وكالة تزويد الغاز والبنزين SNC BIBI المتواجدة بطريق بولحاف الدير
- SARL BAALOUDJ ET FILS شركة يوكوس المتواجدة في الحمامات
- SARL BAALOUDJ MOUSSA GROUP وهي شركة متعددة الخدمات
- صيدلية زواوي عبد القادر
- EURL SAFSAF IMP/EXP

سادسا: الأنظمة الالكترونية المستخدمة على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

للسيرورة الحسنة للعمل على مستوى البنك يقوم بتدعيم أنظمته الالكترونية و يقوم بالتجديد الدائم لهذه الأنظمة لمسايرة التكنولوجيا الحاصلة الصناعية المصرفية و سيتم التطرق لمختلف الأنظمة فمنها القديم مثل: SWIFT،RTGS ومنها ما هو حديث مثل: CNIS، وما قبل التوطين PRE DOMICILIATION VSM VIREMENT SALAIRES MULTIPLES تحويلات الرواتب المتعددة.

1- نظام السويفت SWIFT:

و قد تم تعريفه سابقا و ذكر مزاياه إذ تبنته الجزائر لمسايرة الانفتاح على السوق العالمي، و هذا الانفتاح سيكون من نافذة المصارف، حيث أن المصارف الجزائرية تفتقر للخدمات وتكنولوجيا الاتصال المتوفرة لدى الدول الأخرى، حيث بدأت الجزائر باستكمال نظام السويفت بصورة رسمية في 31 ديسمبر 1991.

و لقد كان المصرف قيد دراستنا (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) من السباقين لاستخدام هذا النظام طبعا مع بنك الجزائر، ثم بدا بتوسيع استعماله من طرف المصارف الأخرى، وهناك تجمع لمستعملي السويفت في الجزائر G.U.S.A وهي اختصار لكلمة:

GOUVERNEMENT DES UTILISATEURS EN ALGERIE

وهي عبارة عن منظمة مسؤولة عن تحويل المشاكل التي تطرحها المصارف إلى مركز سويفت المقر الرئيسي (بلجيكا)، وكل مصرف لديه ممثل لتمثيله في هذه المنظمة. فأي تغيير في نظام السويفت يكون وراءه المنخرطين و لديه ترميز خاص بكل مصرف، الترميز بالنسبة للمعاملات الداخلية هو: BADR DZ ALXXX

الترميز بالنسبة للمعاملات الخارجية أي بغرض تحويل مبلغ مالي من خارج الجزائر لحساب احد الأشخاص في الجزائر هو: EA BADR X ADZ AL

وتتم عملية التحويل وفق نظام سويفت وفق مايلي:

تقوم الوكالة بتحويل الطلب إلى صيغة السويفت تدعى رسالة السويفت، تتضمن خصم مبلغ مالي بالأورو أو بالدولار من حساب الشخص بالجزائر، ثم يرسلها عبر نظام سويفت العالمي إلى بنك الشخص المتواجد بالخارج مخبرا إياه أن حوالة بقيمة المبلغ المحول في طريقها إلى صاحب هذا الحساب ولذا عليه إيداع مبلغ في حساب الزبون.

كما تتم معالجة التوطين البنكي سواء كانت العملية تتم باستعمال الاعتماد المستندي أو التحصيل المستندي تبعا لنظام سويفت أما التحويل الحر فهو ممنوع حاليا وذلك وفقا لتعليمات بنك الجزائر.

- **نظام تسوية المبالغ المالية الإجمالية: RTGS Règlement Télégraphique Grosse Somme**

وهو نظام خاص بتسوية معاملات المصارف الجزائرية وهو نظام تسوية المبالغ الإجمالية في وقت حقيقي ويتم فيه سير التحويلات على الفور دون تأجيل وعلى أساس إجمالي، ويمكن من خلاله ربط جميع أنظمة المدفوعات النقدية والمقاصة والتحويلات النقدية ويتميز هذا النظام بسرعة الأداء ويوفر مؤشرات نقدية دقيقة تساعد على سرعة اتخاذ القرارات ووضع كفاءة إدارة السيولة النقدية (DT) DIRECTION DE LA TRESORERIE لدى المصارف بسهولة، تم تجديده بمقتضى النظام رقم:04/05 الصادر في: 2015/10/13 وهو نظام الدفع ما بين المصارف للمبالغ الكبيرة والمستعجلة التي تفوق قيمتها: 10.000.000.00 دج.

- **نظام تحويل الرواتب المتعددة VSM Virement Salaires Multiples**

وهو نظام تستخدمه المؤسسات العمومية أو الخاصة لتحويل رواتب عمالها إذ تقوم المؤسسة بطلب الاستفادة من هذه الخدمة وإيداعه لدى الوكالة التي تقوم بدورها بتحويله إلى مصلحة الإعلام الآلي المتواجدة في المجمع الجهوي للاستغلال 012 الذي مقره الطابق العلوي للوكالة، يقوم المهندس بتسجيل المؤسسة و الحصول على كلمة السر التي تمكن المؤسسة من تحويل الرواتب عن طريق

نظام RTGS سواء كانت حساباتهم البنكية مفتوحة على مستوى الوكالة 488 أو وكالات أخرى تابعة لبنك BADR أو البنوك الأخرى وهو نظام يتميز بالسرعة والدقة.

- **نظام ماقبل التوطين Pré domiciliation،**
- **نظام المركز الوطني للمعلومات والإحصائيات CNIS**

Centre National d'Information et Statistiques

وقد تم التعرض لهذين النظامين سابقا.

المطلب الثاني: عمليات التجارة الدولية قبل استخدام التكنولوجيا المصرفية قبل نوفمبر 2017

كانت تتم معالجة عمليات التجارة الخارجية وفق نظام المعلومات SYBU وذلك تبعا للمراحل التالية:

أولا: فتح الحساب البنكي ويقوم بذلك المكلفين بالزبائن مؤسسات (chargée clientèle entreprise) في الواجهة الأمامية (front-office) بعد معاينة الملف والتأكد من وثائق الزبون يتم فتح الحساب.

ثانيا: يتم تقديم الملف من طرف الزبون للقيام بفتح اعتماد مستندي أو تحصيل مستندي حسب رغبة الزبون حسب الاتفاق بين الطرفين (المصدر والمستورد) أو حسب الهدف من فتحه حيث هناك بيع على حاله أو استثمار.

1- **بيع على حاله:** revente en l'état هو شراء سلعة أو إعادة بيعها على حالها.

2- **استثمار:** investissement وهو شراء عتاد أو آلات لاستخدامها في عملية الإنتاج.

ثالثا: بعد معاينة الملف من طرف المكلفين بالزبائن مؤسسات في الواجهة الأمامية للبنك والتأكد من صحة الوثائق التالية يتم تسليم الملف إلى المصلحة المعنية إلى مصلحة التجارة الخارجية:

- طلب فتح التوطين **(انظر الملحق 16)**
- السجل التجاري مصادق عليه من طرف مصلحة السجل التجاري في السنة التجارية.
- 03 نسخ من الفاتورة النموذجية.
- وصل دفع ضريبة خاصة بالبيع على حاله فقط. **(انظر الملحق 17-18)**
- الحالة الجبائية للزبون Attestation CASNOS, Extrait de rôle
- رقم التعريف الجبائي NIF
- رقم التعريف الإحصائي NIS

رابعا: يقوم المكلف بالزبائن مؤسسات بتسليم الملف إلى المكلف بمصلحة التجارة الخارجية الذي سيقوم بدوره بفتح التوطين وفتح الرصيد المخصص لذلك، حيث بالنسبة للبيع على حاله يكون الرصيد على أساس 120% من مبلغ الفاتورة، والاستثمار 103% من مبلغ الفاتورة.

وكذلك اقتطاع العمولات البنكية المحددة بـــ: 3000 دج للملف

خامسا: إرسال الملف إلى المديرية العامة المكلفة بالعمليات الخارجية عن طريق البريد الصادر مع إلحاق جدول إرسال، الأمر الذي يستغرق أسبوع على الأقل.

سادسا: بعد استلام المديرية العامة الملف تقوم بمعالجته والفصل فيه بالقبول أو بالرفض أو التعديل في حال قبوله تقوم بتحويل مبلغ التوطين إلى بنك الجزائر ليقوم بدوره بتحويله إلى بنك المصدر أو البنك المستقبل دون تحويله إلى حساب المصدر عن طريق نظام تحويل الأموال الدولي سويفت ليصلنا الوصل بعد 15 يوما.

سابعا: عند وصول السلع المستوردة إلى الجمارك والتأكد من مطابقتها للمواصفات يقوم الزبون بإخراج سلعته وتقوم الجمارك بتسليمه وثيقة الجمركة نسخة البنك Document Douanier Exemplaire Banque D 10

ثامنا: بعد استلام وثيقة الجمركة من مصالح الجمارك يسلم الزبون هذه الوثيقة للبنك ليقوم بإعطاء الأمر بتحويل المبلغ إلى حساب المصدر وهنا تنتهي عملية التوطين ذلك انه قد تم تحويل مبلغ التوطين وإدخال السلعة المستوردة وعليه يتم إغلاق الملف في حالة تحويل المبلغ وعدم إدخال السلع يكون الملف هنا بالزيادة، يقوم البنك بطلب وثيقة الجمركة من مصالح الجمارك في اجل 03 أشهر من فتح التوطين، إذا لم يستطع البنك الحصول عليها سواء عن طريق الزبون أو عن طريق مصالح الجمارك هنا يتدخل بنك الجزائر الذي يكون على علم بالملف منذ البداية لأنه كل آخر شهر يقوم البنك بالتصريح له بملفات التوطين، إذ يقوم بنك الجزائر بالمتابعة القضائية للزبون نشره في قائمة الممنوعين من عمليات التوطين.

والجدول الموالي يبين عدد التوطينات المفتوحة والمغلقة المصرح بها شهريا لسنة 2017

جدول رقم 02: إحصائيات التجارة الخارجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488

للفترة الممتدة من: 2017/01/01 إلى غاية: 2017/12/31

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
التوطينات المفتوحة	07	08	09	00	08	07	05	05	05	15	23	22	128
التوطينات المغلقة	05	03	07	02	06	12	04	10	08	12	20	24	113

المصدر: المديرية العامة المساعدة للعمليات الخارجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية DGA/OJ

يبين الجدول عدد ملفات التوطين التي تم فتحها وغلقها خلال سنة 2017 ، إذ أن عددها من شهر جانفي إلى أكتوبر محصور بين 04 و15 ملفا مفتوحا والمغلق بين 02 و12 ملفا لنفس الفترة، أما في الشهرين الأخيرين لسنة 2017 أي شهر نوفمبر وشهر ديسمبر سجل ارتفاعا ملحوظا لعدد الملفات المفتوحة والمغلقة وذلك بسبب إدخال تكنولوجيا جديدة ومتطورة تساعد على سرعة تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وكذا الدقة التي تتحاشى الإلغاء أو التعديل بالإضافة إلى سرعة التحويلات.

المطلب الثالث: عمليات التجارة الدولية بعد استخدام التكنولوجيا المصرفية (22 نوفمبر 2017-2019)

تتم معالجة عمليات التجارة الخارجية وفق نظام FLEXCUBE وذلك تبعا للمراحل التالية:

أولا: فتح الحساب البنكي ويقوم بذلك المكلفين بالزبائن مؤسسات في الواجهة الأمامية للبن بعد معاينة الملف والتأكد من وثائق الزبون يتم فتح الحساب.

ثانيا: التسجيل عبر الانترنيت في الموقع الالكتروني، بعد فتح الحساب يتم توجيه الزبون إلى التسجيل الكترونيا في الموقع الخاص بالبنك إذ يقوم الزبون بملأ بياناته وبعد ذلك يحصل على رقم سري في بريده الالكتروني بعد 24 ساعة من التسجيل.

ثالثا: بعد التسجيل يقوم الزبون بعملية ماقبل التوطين عن طريق الموقع الالكتروني إذ تعطيه المديرية العامة للعمليات الخارجية الموافقة على عملية التوطين بإرسال إشعار بالموافقة عن طريق بريده الالكتروني.

رابعا: بعد الحصول على الموافقة يتقدم الزبون إلى الوكالة لفتح التوطين تتم معاينة الملف والتأكد من صحة وثائقه وذلك عن طريق استخدام الموقع المشترك بين البنك ومديرية الضرائب والجمارك CNIS إذ يتم إدخال رقم التعريف الجبائي للزبون والحصول على نتيجة البحث، إذا كان الرقم صحيح ستكون نتيجة مفعل

ACTIF وإذا كان خاطئا أو مزورا ستكون النتيجة INTROUVABLE أي غير موجود، هذه العملية تجنب البنك استلام أي وثائق مزورة وتساعده على سرعة التأكد من الوثائق.

خامسا: يقوم المكلفون بالزبائن مؤسسات بفتح التوطين وتكوين الرصيد وذلك باستعمال بدر امتياز بعد كتابة رقم المستعمل والرقم السري يقوم بالدخول إلى التوطين البنكي وملأ كل المعلومات عن الزبون من رقم الحساب، رقم السجل التجاري، وتاريخه، رقم التعريف الجبائي، مبلغ التوطين، نوع السلعة، شروط التسليم، النقل، نوع التوطين لأن التحويل الحر لا يستخدم وفقا لقوانين بنك الجزائر، البلد الأصلي للسلعة، البلد المرسل، وفي الأخير يتم التسجيل والطبع وتكوين الرصيد عن طرق استعمال رمز CPCE وهو تكوين الرصيد للتجارة الخارجية، وذلك باقتطاع المبلغ المحدد لعملية التوطين ووضعه في حساب آخر لنفس الزبون خاص بالاعتمادات 264 والتحصيلات 263 واقتطاع المصاريف التي تقدر بـــ: 3000 دج للتوطين.

(انظر الملحق 19-20-21)

سادسا: تسليم الملف إلى المكلف بمصلحة التجارة الخارجية الذي يقوم بمعاينته والتأكد من صحة الوثائق المقدمة، ثم يقوم باعداد جدول إرسال الوثائق إلى المديرية المكلفة بالعمليات الخارجية ويقوم كذلك بالمسح الضوئي للوثائق وجدول الإرسال وإرسالها عبر قناة الكترونية خاصة تربط الوكالة بالمديرية، بعدها يقوم بإدراج البيانات الخاصة بعملية التوطين في نظام المعلومات FLEXCUBE التي تظهر أوتوماتيكيا في نظام المعلومات لدى المديرية CONTRAT LCIV. **(انظر الملحق 22-23-24-25-26)**

بعد حصول المديرية المكلفة بالعمليات الخارجية على كل المعلومات والوثائق التي تخص عملية التوطين يتم تكوين لجنة خلال 24 ساعة خاصة بدراسة ومعاينة الوثائق والمعلومات المتحصل عليها بعد التأكد من صحتها يتم المصادقة عليها وتأييدها وإخطار بنك المورد بذلك عن طريق نظام سويفت أين يتم إعطاء رقم السويفت لعملية فتح التوطين البنكي وذلك خلال 48 ساعة وفي نفس الوقت تقوم المديرية بإرسال رقم السويفت إلى الوكالة إذ يقوم المكلف بالمصلحة بمعاينة التوطين البنكي في نظام المعلومات FLEXCUBE فيجد رقم السويفت ويقوم بإعلام الزبون به. **(انظر الملحق 27-28)**

سابعا: بعد حصول المورد على رقم التحويل عن طريق بنكه يقوم بدوره بإرسال السلعة والملف إلى بنك الزبون أي إلى بدر المديرية المكلفة بالعمليات الخارجية عن طريق DHL وهي شركة دولية لنقل الطرود والبريد بين الدول. **(انظر الملحق 29-30-31-32-33)**

ثامنا: عند وصول الملف إلى المديرية وبعد الفحص الشامل للملف والتأكد من توفر كل الوثائق تقوم بدورها بتحويله إلى الوكالة من اجل تسليمه إلى الزبون وفي معظم الحالات تقوم الوكالة بإعطاء الزبون تفويض ليقوم هو باستلامه من المديرية وإيصاله إلى الوكالة وهذا لربح الوقت.

تاسعا: عند وصول الملف إلى الوكالة يقوم المكلف بالمصلحة بوضع ختم التوطين فوق الفاتورة النهائية وتسليمها للزبون الذي يسلمها بدوره إلى مصلحة الجمارك لجمركة سلعته وإدخالها، ويتم تحويل المبلغ إلى حساب المورد وعندها يمكن الحصول على وثيقة الجمركة عن طريق CNIS وهنا تنتهي عملية التوطين ويغلق الملف. **(انظر الملحق 34-35-36-37-38-39-40)**

والجدولين المواليين يبينان تطور عدد التوطينات المفتوحة والمغلقة المصرح بها شهريا لسني 2018-2019 على التوالي:

جدول رقم 03: إحصائيات التجارة الخارجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488

للفترة الممتدة من: 2018/01/01 إلى غاية: 2018/12/31

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
التوطينات المفتوحة	08	07	09	12	21	07	09	06	18	12	-	12	121
التوطينات المغلقة	06	12	02	01	03	07	07	08	06	11	08	05	77

المصدر: المفتشية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يبين الجدول عدد ملفات التوطين التي تم فتحها وغلقها خلال سنة 2018 ، خلال شهر جانفي تم فتح 08 ملفات لتصل إلى 21 ملف في شهر ماي ثم انخفضت مابين 18 ملفا لشهر سبتمبر وكذا 12 ملفا سجلت خلال شهر أكتوبر وديسمبر وذلك راجع للازمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد إذ تم إخطار البنوك بعدد كبير من السلع الممنوعة من الاستيراد مثل الأثاث، مواد التجميل وغيرها وذلك من خلال قوائم السلع الممنوعة من الاستيراد Liste des produits interdits d'importation.

جدول رقم 04: إحصائيات التجارة الخارجية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488

للفترة الممتدة من: 2019/01/01 إلى غاية: 2019/05/31

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	المجموع
عدد التوطينات المفتوحة	31	11	09	10	35	96
عدد التوطينات المغلقة	17	07	01	18	09	52

المصدر: المفتشية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يبين الجدول عدد التوطينات المفتوحة والمغلقة للفترة الممتدة من: 2019/01/01 إلى غاية: 2019/05/31 وهو آخر ما سجلته الوكالة، ذلك أنه في شهر جانفي تم فتح 31 توطين وغلق 17 آخرين ذلك أنه تم تحويل إلى الخارج وإدخال السلعة إلى أرض الوطن من قبل الزبون لتنخفض في شهر فيفري إلى 11 ملفا مفتوحا و07 ملفات مغلقة، وكذلك في شهر مارس إلى 09 ملفات مفتوحة وغلق ملف واحد، أما في شهر أفريل فهناك ارتفاع في عدد الملفات المغلقة إلى 18 ملفا أما المفتوحة 10 ملفات، بينما في شهر ماي العكس 35 ملف مفتوح و 09 ملفات مغلقة. **(انظر الملحق 41-42-43-44-45-46-47-48-49-50)**

خلاصة:

بعد الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تبسة 488، توصلنا أن الوكالة تبنت تكنولوجيا المعلومات والاتصال كمنهج لها خلال التطور الذي عرفته من سنة 2013-2019 والخدمات الجديد المقدمة في هذه الفترة خدمة E-Banking والأنظمة الإلكترونية كنظام CNIS ونظام التوطين الإلكتروني وكذا استحداث خدمة جديدة على مستوى الوكالة هي Master carte.

كما تعرفنا على الأجهزة الحديثة التي يستخدمها البنك كالمقعر الإلكتروني، شاشة الإشهار، جهاز سكانير وأهم الشبكات المستخدمة على مستوى الوكالة كالأنترنيت والاكسترانت والأنترانت والأنظمة العالية التطور كنظام سويفت الذي يدل على أن الوكالة تستخدمه في عمليات التجارة الدولية.

كما تعرفنا على مراحل فتح اعتماد أو تحصيل مستندي عبر الأنترنيت أولا بالتسجيل في الموقع الإلكتروني إلى غاية وصول الملف إلى الوكالة وإتمام العملية بوضع ختم التوطين فوق الفاتورة النهائية وتسليمها للزبون وتحويل المبلغ إلى حساب المورد.